بأم عيني رأيت الجدار!!

سعدي سلامة ❖

□ مهما تحاول وصف ما يحدث على أرض فلسطين، لن تستطيع أن تصف حجم الجريمة الإسرائيلية في إقامة جدار الضم والعزل العنصري «الإسرائيلي» إلاَّ إذا رأيته بعينيك، حيث يتعذر على الكلمات أن تصف بشاعته، على الأقل فقد كان ذلك انطباعي حين قرأت عنه، واطَّلعت على الكثير من الصور له قبل زيارتي الأخيرة إلى الوطن، وهو ما جعلني أقتنع بأن كلام «الإسرائيليين» حول السلام والعودة إلى التفاوض هو من قبيل العبث الذي يستهلك الوقت ويشغلنا بما لا طائل من ورائه.

حين عدت إلى رام الله بعد ثلاث سنوات من الغياب، اكتشفت أن كل ما كتب عن الممارسات «الإسرائيلية» في فلسطين يُقصر عن وصف الحقيقة التي هي بمثابة انقلاب شامل لا يكاد يبقي على شيء مما ودَّعته الذاكرة قبل أكثر من ثلاثة أعوام، وأجد نفسي عاجزاً عن تقريب الحقيقة لمن سيقرأ هذه الكلمات.

أجد نفسي في مواجهة ذات الموقف، ذلك أن ما قرأته عن الجدار شيء، وما رأيته في الحقيقة شيء آخر، فالجدار في التصور العادي حائط إسمنتي قد يكون شاهقاً، يفترض في التصور «الإسرائيلي» أنه يفصل «الإسرائيليين» عن الفلسطينيين، ويحجب عن الأولين غضب الآخرين، لكنه في الحقيقة شيء آخر، فهو ليس حائطاً فقط، ولا هو فاصل فقط، ثم إنه ليس سياجاً أمنياً فقط، كما يدعون .. كيف؟

نعم .. ثمة جدار إسمنتي يصل ارتفاعه في بعض المناطق إلى ثمانية أمتار، أي أكثر من ثلاثة طوابق، لكن ذلك بمثابة لقطة واحدة من المشهد – إذا جاز التعبير – لأننا إزاء منطقة عازلة بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين بعرض يتراوح بين (٥٠ و٦٠) متراً، ويفترض أن تمتد بطول (٦٥٠) كيلو متراً، تم إنجاز (١٥٠) كيلو متراً منها (بدأ تنفيذ الجدار في ٢٣ يونيو عام ٢٠٠٢م، وكانت الحكومة «الإسرائيلية» قد أقرته بعد اجتياحها للضفة في شهر مايو/أيار عام ٢٠٠١م).

الجدار ينتصب وسط المنطقة العازلة التي تتوزع على الجانبين الفلسطيني و«الإسرائيلي»، وفي كل جانب بعض التحصينات والترتيبات، تشغل مساحة تتراوح بين (٢٠ و٢٥) متراً، هي في الجانب الفلسطيني كما يلي : ثمة حاجز من الأسلاك الشائكة هي أول ما يصادفه الفلسطينيون، وخلف الحاجز خنادق يصل عمقها إلى أربعة أمتار للحيلولة دون مرور أي مركبات، وبعد الخنادق هناك طريق خشن خصص لاستخدام دوريات الجيش «الإسرائيلي» ويشرف على الطريق سياج من الأسلاك بارتفاع ثلاثة أمتار ونصف مجهزة بجهاز استشعار إلكتروني لاكتشاف أي دخيل، وخلف السياج ينتصب الجدار الإسمنتي.

في الجانب «الإسرائيلي» من المنطقة العازلة ثمة تجهيزات أخرى تشغل ذات المساحة تقريباً، ثم حاجز آخر من الأسلاك الشائكة، لكنه هذه المرة مزود بكاميرات استطلاع منتشرة على مسافات متقاربة تعمل على مدار الـ (٢٤) ساعة، وهناك طريق مخصص لدوريات الشرطة «الإسرائيلية» محاذ للجدار وموازٍ للطريق الذي تتحرك عليه دوريات الجيش على الجانب الآخر.

بإقامة تلك التجهيزات على الجانبين تصبح كلمة «جدار» اختزالاً خادعاً ومعيباً، من حيث أنها تهون من الأمر وتطمس الحقيقة، ذلك أننا بصدد منطقة عسكرية عازلة تتجاوز بكثير حدود وإيقاع الكلمة .. كما أن لها وظيفتها الأخطر والأبعد.

هذه المنطقة العسكرية العازلة تمتد كثعبان وحشي ضخم يتأفعى فوق الأرض الفلسطينية وفي أزقة مدنها، ملتهماً القرى والزراعات وممزقاً النسيج الاجتماعي الفلسطيني لمن شاء حظهم العاثر أن يعترضوا طريقه من أي باب .. وليس صحيحاً أن المنطقة العازلة تفصل بين فلسطيني ١٩٤٨م وتلك التي احتلت عام ١٩٦٧م، لأن «الجدار» المزعوم يتوغل داخل الضفة الغربية ويؤدي عملياً إلى مصادرة (١٠٪) من أراضيها في حال اكتماله والسيطرة «الإسرائيلية» على أكثر من (٤٢٪) من بقية الأراضي.

نحن إزاء عمل وحشي غير مسبوق، أبعد بكثير من جدار برلين، ومختلف، إلى حد كبير، عن نظام الفصل العنصري الذي عرفته جنوب إفريقيا .. وعلى حد قول المناضل عزمي بشارة، فإن سور برلين، الذي رفض دولياً، أكد الحدود بين سيادتين وسلطتين، وفصل بالقوة أبناء دولة واحدة .. أما الجدار «الإسرائيلي» الحالي فيؤكد سيادة واحدة يرافقها فصل عنصري يدافع عنها.

لقد سقط سور برلين .. فهل يسقط الجدار «الإسرائيلي»؟!

القائم بالأعمال الفلسطيني بصنعاء

مرحباً بالشراكة الصينية

عبدالإله الخامري

□ اليمن والصين تحكمهما علاقات التاريخ والجغرافيا .. فبالنسبة للتاريخ، فإن علاقات البلدين قديمة قدم الحضارتين اليمنية والصينية، وأما بالنسبة للجغرافيا فنحن ننتمي إلى قارة واحدة وعلى امتداد بحري واحد وإلى ثقافة شرقية واحدة والنزوع وإلى احترام الآخر والخصوصيات .. كما أن لدينا هموماً وقواسم مشتركة تتمثل بالتحديات المستقبلية، ومنها آثار وانعكاسات نظرية صراع الحضارات ونظام العولمة والتكتلات الاقتصادية وازدواجية المعايير في السياسة الدولية.

□ ولقد جاءت زيارة دولة الأستاذ عبدالقادر باجمّال، رئيس مجلس الوزراء، خلال الشهر المنصرم في ظل كل هذه المتغيرات والقواسم المشتركة، متوّجة بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتنموية والاستثمارية... الخ، شملت تقديم القروض الميسرة لبلادنا لتمويل عدد من المشاريع التنموية في مجالات الكهرباء والإسمنت وتطوير المنطقة الحرة... الخ، إضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والطاقة والمنطقة الحرة... الخ.

□ المستقرئ لهذه الاتفاقيات والتصريحات التالية للزيارة، وكذا قرار مجلس الوزراء بالمصادقة على تلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وتشكيل لجنة من الوزراء المرافقين لرئيس الوزراء في الزيارة، لوضع الخطوات التنفيذية لما تم الاتفاق عليه في ضوء الأولويات التي تتطلبها جهود التنمية، ورفع تقرير خلال شهر... الخ، يلاحظ في ضوء هذه المعطيات أنه يمكن وصف هذه الزيارة، وبهذه النتائج، بأنها تاريخية لما يمكن أن تعكسه على جهود التنمية وعلاقات البلدين، وذلك لأن الجانبين يستشعران مدى حاجة كل طرف للآخر، وتحويل ذلك الكم من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى واقع عملي وفي زمن معقول ودون تأخير أو إبطاء أو تسويف بالنظر إلى ضرورات تمليها حاجات التنمية في بلادنا، ولضرورات تمليها حاجات الجانب الصيني في توسيع مجالات الشراكة وترسيخ علاقات تعاون استراتيجية تقوم على جملة من المبادئ والأهداف والاعتبارات الاقتصادية والسياسية الصينية التي نراها – من وجهة نظر اقتصادية – مشروعة وحقاً من حقوق الحكومة الصينية الصديقة بالنظر إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد وشروط المنافسة الدولية والسيطرة على الأسواق الدولية وخطر الإزاحة السلعية... الخ.

ضرورات تنموية ملحة

□ إن تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في بلد ما ينبغي أن ينظر إليه كأولوية رئيسية، إذ أن الدول الكبرى لو تباطأت فيها الاستثمارات الأجنبية قليلاً، ستعلن حالات الطوارئ في الإجراءات والسياسات الجاذبة للاستثمار، ولذلك فإن على بلادنا – بكل أجهزتها – مسؤولية كبيرة في احتضان الاستثمارات الأجنبية وتوفير الشروط الملائمة والجاذبة، وأن تعي أن مسؤوليتها تقع في مضمار كبير للسباق الدولي، فإما أن تكون أو لا تكون، باعتبار أن اقتصادنا يحتاج إلى ضخ نقدي خارجي كبير بخزحه من ركوده ويدفع بعجلة التنمية ويحد من حجم البطالة، حتى وإن أدى إلى مراجعة الامتيازات الممنوحة لصالح المشروعات الاستراتيجية والسلعية، وأن نستفيد من التجربة الصينية في هذا المضمار.

□ ولقد كان الأصدقاء الصينيون، وعلى رأسهم الرئيس الصيني «هوجينتاو» أكثر حماساً وتقديراً لأهداف ونتائج الزيارة، والذي أشاد بالقيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح، ومقدرته على تجديد النهج السياسي وإرساء تقاليد جديدة في العلاقات مع الداخل والخارج، وأن هذا التقييم والمتابعة المستمرة لما يجري في بلادنا يمثل نقلة توجه جديدة للحكومة الصينية وضوءاً أخضر للقطاع الخاص بالتوجه نحو اليمن، إضافة إلى استيعاب الحكومة الصينية لدورها المستقبلي كدولة عظمى لها مصالحها الخاصة والواسعة عبر العالم ودفعها وتشجيعها للقطاع الخاص لأن يضع أقدامه في مناطق استراتيجية، ومنها بلادنا.

□ ومن وجهة نظرنا كمتابعين فإن الصين، كدولة عظمى، ليس لديها وقت كبير إلاَّ أن تفيض بتنميتها على الخارج، وبالذات تعيين نقاط استراتيجية لهذا التحول، وأنه ليس أمامها إلاَّ أن تحمي مصالحها الخارجية كدولة عظمى وعملاق متنامي القدرات ومتزايد الاحتياجات، وليس أمامها إلاَّ أن توسع شراكتها مع العالم بقدر حجم كتلتها البشرية والمالية وثقلها الاقتصادي وكتلتها التكنولوجية والعلمية، وليس أمامها إلاَّ أن تكون شريكاً كبيراً في مصادر الطاقة والتعدين، وأن تستثمر أموالاً كبيرةً في هذين المجالين وتدفع بشركات عملاقة إلى المناطق الواعدة كي تضمن، في نفس الوقت، سلسلة من المصالح المتزامنة والمتقابلة والمتشابكة، الأسواق، نقاط ارتكاز للانتشار المستقبلي والتوسع، التخزين، التصدير، إعادة التصدير... الخ.

□ لذلك فإن على بلادنا أن تكون لديها رؤية استراتيجية متكاملة نحو الصين، وأن تحاول أن توصل للصين رسائل متواصلة في هذا الشأن لتحقيق هذه الشراكة، وأن تكون حاضنة حقيقية لهذا التوجه، وأن تقدم كل ما في وسعها، ومنها تشكيل لجنة دائمة للتعاون، ووضع خطة عمل، ودعوة القطاع الخاص الصيني المتكررة لزيارة بلادنا، ووضع الدراسات اللازمة بالفرص الاستثمارية المتاحة... الخ.

الذاكرة والتطبيع

ابراهيم المعلمي

● فوجئت بالربط بين موضوع وجهة نظري ليوم أمس وبين الصراع العربي الاسرائيلي.. فقد كتبت حول الذاكرة والنسيان عند البشر وأهمية كل منهما للانسان في الحدود التي يستطيع أن يتحملها العقل وعقبت أن «مزيج التسامح» كقيمة انسانية كفيل بمساعدة الانسان على تخطي مصائب الزمن والمضي قدماً والتعايش لأجل الاستمرار في الحياة..

● ولم أجد في هذا الموضوع ما يستحق الاهتمام أو يلفت النظر ولم يتضمن أي أفكار مثيرة تستدعي أن تناقش في برنامج تلفزيوني وعلى الهواء مباشرة.. فأخذت الأمر ببساطة حين تلقيت اتصالاً من إحدى القنوات الفضائية العربية لمحاورتي حول ما ورد في الموضوع.

● واعتقدت أن الأمر يتعلق بعلم النفس أو بتحليل السلوك الانساني والبحث في نوازع الخير والشر عند البشر.. لكن المفاجأة أن مقدمة البرنامج الفضائي وبعد أن استعرضت مقالي على الهواء باشرتني بسؤال فيما إذا كنت مع نسيان كل الفضائع والجرائم التي ارتكبتها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني..؟ في إشارة إلى عبارة «مزيج التسامح» التي وردت في سياق مقالي في عدد الأمس من الثورة.

● المفاجأة افقدتني القدرة على التركيز، لكن الأمر استدعى التوضيح وفك الالتباس، فأجبت بأن الموضوع يختلف، وقد تناولت في مقالي الحالة الفردية للانسان بهدف تمكينه من تجاوز معضلاته الشخصية والتسامح والتصالح مع الذات ومع البيئة الاجتماعية المحيطة به كوسيلة ناجعة للتخلص من الهموم والتفاؤل بالمستقبل.. وهو ما يتعلق بالذاكرة الشخصية للفرد.. أما موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، فيندرج ضمن مسمى ذاكرة الشعوب.. وهذه ذاكرة جماعية لا يمكن أن نخضعها لمعادلة «الذاكرة والنسيان» عند الفرد.. وهو تاريخ انساني لا يمكن أن ينسى.. فما بالك وأحداثه الدرامية ملطخة بالدماء وتستهدف إبادة شعب.. والفرق واضح وجلي بين الحالتين.

، وما أن فرغت من أجابتي واعتقدت أني قد أزلت اللبس فيما ذهبت اليه.. حتى فاجأتني الأخت المذيعة بسؤال آخر نزل عليَّ كالصخرة حين أردفت: هل هذا يعني أنك تؤيد عملية التطبيع مع اسرائيل؟؟ أجيبوا معي!

البحر.. وقارئة الفنجان!!

حسين جمال البكري

□ جلست وحيداً وكانت أعصاب بحر «نيقوسيا» القبرصية أعصاباً مالحةً هادئةً، ودرجة حرارة أنفاسها عادية .. أما زنابق نباتات الشاطئ البيضاء فقد كانت تضفي على المشهد متعةً ورومانسيةً.

ولم أكن أدير ظهري لجميع بوابات ومطارات بلدان العالم حقداً وكراهيةً لها، بل هروباً من صمتها القاتل، و... ومن ظلمها المتعمد للايين المستضعفين بالأرض أمثالي و... ثم نزلت للاستحمام ظاناً أن ملوحة مياه البحر قادرة على شفائي من بعض أمراض غربتي، ومن أشياء أخرى تسكنني رغم أنفي .. وكم تكون حالتي مرعبة حين أفكر بما أنا عليه وبمدى اتساع حجم الواقع الملوث الذي يحيط بي قهراً وغصباً، والذي يكون أحياناً كالطوفان الشيطاني .. أنا اليوم كرهت الحزن وبدأت أتغير.

فجأة رأيتها تقترب مني واثقة الخطى، فرحة الملامح، حتى خيِّل إليَّ أنها تعرفني .. كانت امرأة غريبة الأطوار وفوضوية حتى في اختيارها لمكياجها وفستانها، حتى تسريحة شعرها وأسنان فمها الذهبية، وحتى في مشيتها.

سألتها : من أنت؟

وبعد أن ضحكتْ قالت : أنا قارئة الكف والفنجان .. أنا امرأة غجرية .. هيا اعطني دولاراً كي أقرأ لك ما هو مكتوب ومرسوم لك .. قلت لها متنكراً : يا هذه .. أنا لم يبق لي من العمر إلاَّ القليل المسكون بالآلام والمرض!!

وبعد أن زمت فمها أمالت رأسها هامسة : وما أدراك أنك قد تعيش عمراً طويلاً وسعيداً؟

حينئذ أخرجت من جيبي وأعطيتها ثم أدرت لها ظهري .. فقالت : أين يدك؟ .. أريد رؤية كفك.

نظرت إليه .. هيه يا مسكين!! أنت دائم الحزن ولا وطن لك تحتمي به وأنت...

حينئذ قلت لها : كفي .. أنا تعبت من الأحزان القاتمة.

ولم تكن تلك الغجرية إلاَّ كحال موجة بحر قبرصية ارتفعت ثم اختفت.

مرت لحظات ولم أخرج من صمت أصدافي إلاَّ عند سماعي أصوات أطفال يتصايحون بفرح ومرح وهم يسبحون في مياه البحر المتوسط، فنظرت إلى السحب البيضاء وقلت في نفسي : ليتني كنت معها .. وما أدراني قد تكون مرت فوق شاطئ بحر مدينتنا هناك، حيث تسكن الآثار والحكايات والذكريات والأشواق و...

هيه!! كم أنا .. أنا أحبك يا وطني .. ويا أمي!!

قضايا.. بحاجة إلى قضاة

المحامي/ ياسين عبده العزعزي

□ إن التشريعات القانونية الحديثة .. وانطلاقا من مبادئ العدالة والانصاف .. قد رسمت ضمن قوانينها الاجرائية المعروفة بالقواعد القانونية الشكلية مبدأ حق التقاضي على أسس عدلية .. قصد بهذه الاجراءات وضع القضية بكامل حقيقتها وتفاصيلها أمام هيئة المحكمة وبشكل اجرائي يتساوى فيها الخصوم على حد سواء بمفرداتها الدقيقة ابتداء بالدعوى مرورا بالموضوع والطلبات العارضة إلى حجزها للحكم.. وبشكل علني يجعل من جميع الحاضرين بحلقة القضاء يراقبون انطباق المحاكمة مع القانون .. وتحقيق العدالة فيه .. وبنفس الوقت فإن هذه التشريعات الحديثة قد منحت القاضي سلطة تقديرية محددة يكون القاضي من خلال هذه السلطة التقديرية حرا بتنظيم بعض القضايا .. وعدم تطبيق بعض القواعد الشكلية عليها بقصد احقاق الحق انطباقا لمقتضيات أوجه العدالة .. ويكون القاضي فيها محاسبا أكثر من غيره إذا استغل هذه السلطة التقديرية لتحقيق مصالحه الخاصة أو بقصد الظلم .. وتختلف مدى اتساع هذه السلطة التقديرية من بلد إلى آخر .. يحق من خلالها للقاضي مثلا .. وقف اجراءات التقاضي إذا حاول بعض الخصوم أو وكلائهم التطويل بقصد اضاعة حق خصمه أو اجهاده بالتقاضي ، كما يحق للقاضي –أيضا– أن يقوم بتقدير انطباق الدعوى مع مستنداتها أو الطلب فإذا وجد الحق فيها أكثر انطباقا مع نصوص التنفيذ .. وإن موضوع الحق لايحتمل التقاضي احال القضية إلى التنفيذ تحقيقا للعدالة ليس إلا ..

إن القضاء ميزان عدلي .. فبقدر ما يقوم في صحته وانصافه على تطبيق قواعده الشكلية قبل الموضوعية .. يقوم أساسا على فهم القاضي وتقديره قبل علمه بالقانون..

إن بعض الدعاوى والطلبات المرفوعة أمام المحاكم تكون قد استوفت في ثوبها لزوم نفاذها مباشرة وحسب اتفاق الاطراف كالمطالبة بتسليم حق أو أداء معين .... الخ مما يؤيده الشرع والقانون فبعض هذه الطلبات التي تكون قد حسمت بين اصحابها بشكل قاطع أما بالاتفاق العرفي أو الرسمي .. أو بعلاقات عرفية قائمة على الواقع المتعارف.. وبالمثل وتكون قد اصبحت هذه الحقوق غالبا سندات تنفيذية لا ينقصها إلا الصيغة القضائية فقط ليتم تنفيذها مباشرة .. وإن أغلب هذه الحقوق تكون ضمن المعاملات والعلاقات المدنية العامة التي تعتبر زهيدة القيمة ولاتحتاج إلى عبث التقاضي حتى في التنفيذ .. وقد يكون فيها الدائن تحت عبثية المدين في بعض المجالات إن لم يكن العكس وكما في حالة استحقاق المؤجر للعين المؤجرة واجرتها المتبقية في حالات انتهاء عقد الايجار هذه كحالة معينة وقد يكون في قضية أجرة عمل أو دين زهيد القيمة سبق الاقرار به ....الخ من جملة قضايا ، لاتستحق التقاضي ولا تحتمل أجراءات التقاضي لأسباب عدة منها:

١- ثبوت الحق فيها غالبا بسندات عرفية أو شبه رسمية يغلب على وصفها قضايا تنفيذية من ثبوت الحق فيها ولا خلاف بينهما.

٢- زهيدة القيمة في موضوعها .. وقد يكون موضوع النزاع فيها التزام شخصين من المدين بالقيام بعمل ما .. أو أداء معين.

٣- امكانية حلها بصلح حاسم وبجلسة واحدة لاتتعدى الساعة.. إذا وجد الحزم والهيبة القضائية ونية القاضي الصالحة للحكم بالعدل.

ومع كون هذه القضايا كذلك .. فإننا نجد أن ساحات النيابات والمحاكم سبب من أسباب التطويل .. لعدم الحزم والجدية.. إضافة إلى عدم قدرة القاضي أو معاونيه على تقييم موضوع وأسباب الدعاوى والطلبات أو حتى تقدير صحة قانونية الدفوع والنظر فيها بجدية من جميع جوانبها الشرعية والقانونية فإن رأى القاضي ما يستحق الحزم في حسمها بمسؤولية وأمانه لحفظ حقوق العباد حتى ولو كان على حساب مخالفة بعض القواعد الشكلية التي لاتتعلق بالنظام العام فإن ذلك يعد تحقيقا للعدالة وإساء للشرع والقانون .. وتفعيلا لسلطته التقديرية الممنوحة له شرعا وقانونا فإذا توافرت لديه هذه النية الصادقة فإنه بالتالي سوف يكون لكلمته وقع كوقع السيف ولأحكامه ثبات العدالة وإرساء الحق وتفعيل القانون .. وسيترتب عليها الهيبة من الجميع والقبول من العباد والرضى من الخصوم.. وسيقطع كل الوسائل الملتوية والتطويلية وأساليب الانكار المصبوغة بانعدام الحياد القانوني والكذب لأن التطويل بالاجراءات إذا كانت غير شرعية ولاتنطبق مع قواعد القوانين فإنها تكون مضيعة للحقوق وافساد للخصوم بمعنى أنه لابد أن يكون للقاضي دور حاسم وفعال في تقدير الدعاوى والطلبات من جميع جوانبها الشرعية والقانونية.

وهذا لايعني استعمال القاضي سلطته التقديرية في مصادرة حقوق الخصوم في الطلبات والدفوع القانونية الصحيحة وإلا كان الأمر بعدم مراعاة الاجراءات الشكلية مضيعة للحقوق الممنوحة للمتقاضيين وفقا للقوانين النافذة .. إنما المبالغة في الاجراءات بدون توازن بين موضوع الحق ومدى جدية المدعى به ومستندات ثبوت الدعوى وكذا مستندات الدفاع .. فإن لم تكن الاجراءات الشكلية مبنية على هذا الأساس القائم على مصداقية القاضي ونية حسم النزاع على أساس الانصاف من غير تراخ ولا مبالاة .. فإذا ترسخ لدى القاضي هذا المفهوم فإن القضاء سيحقق ثماره المرجوة المحققة بالتنفيذ أصلا وليس بالمقاضاة .. بمعنى إن ثمرة القضاء الحقيقية هي التنفيذ أي تسليم الحقوق لاصحابها وليس فتح باب النزاع والحق مقربة .. فمثلا: أحد الخصوم بيده سند بخط المدين وتوقيعه ولاينكره وبمبلغ لايتجاوز العشرين ألفا أو التسعين ألفا .. فالمفروض أن يحسم الأمر من القاضي هذا السند بتنفيذه مباشرة .. إن القاضي من خلال بسط صيالته وجيالته في احتواء القضية يجعله قادرا على الحفاظ على حقوق الخصوم وبما تقتضي أوجه العدالة وتحقيق الانصاف بين الأطراف .. وحسب مقتضيات قواعد القوانين الاجرائية النافذة .. بل إن التفعيل الحقيقي للقواعد الاجرائية ستحقق ثمارها ، أما إذا استقبل القاضي الخصومة على أنها تأتي ضمن وظيفة عامة واجراءات شكلية فرضها القانون دون تفاعيل لهذه القواعد القانونية بجدية .. ودون تفعيل لسلطته العدلية والمامه بها ودون تفعيل لتقديره في مدى انطباقها مع الخصومة من جميع جوانبها خصوم وموضوع وأسباب .. فإنه بذلك .. لن يحقق مع هذا التراخي وانعدام الهمة دوره كقاض وجد في هذه المكانة الرفيعة ليحكم بين الناس بالعدل ويحقق الانصاف وهناك حالات كثيرة أخرى مثل مطالبة الثقة.. وتسليم الأجرة .. وغيرها والتي يلزمها العرف والواقع مباشرة التنفيذ مع ثبوت حقيقتها واقرارها .. ففي هذه الحالة إن تطويل الاجراءات يعد ظلما وباطل قانونا ونية القاضي مثلها مثل كل النوايا بل تفترض هي أعظم .. فمثلا نية التاجر إذا لم يجد ويجتهد في بدنه وعقله وعلاقته وصبره ومتابعاته لحقه فإن تجارته إذا لم تضيع فإنها تبور على أقل تقدير ..

وكذلك المهندس الذي لم يجتهد في خطته ومباشرة تنفيذها بشكل جدي فإن مصيرها الفشل .. والندامة .. وهكذا الجميع كل بحسب سلطته أو مكانته العامة أو الخاصة .. وإلا فلن نرقى بأنفسنا ولا ببلادنا إلى التقدم والازدهار لذلك فالأولى بالقاضي أن يسهم بجده واجتهاده وأن يتعامل مع حقوق المتخاصمين من أساس سلطته القضائية .. وبنية احقاق الحق ودحر الباطل كأساس حتمي .. ثم يطبق اجراءاتها القواعد الشكلية التي تخدم العدالة .. وليس الاجراءات التي تشجع بعض الخصوم والوكلاء على الكذب والانكار..

رأي بالكاريكاتير

alradhi2@hotmail.com

الرضي

شوارعنا .. والأمطار

علي عبدالله مياس

□ دائماً ننتظر موسم الأمطار بتلهف العطشان وشوق المحب لمن يحب، لما يحدثه هذا الموسم من إرواء للأرض العطشى، فينبت الزروع وتدر الضروع وما يبثه من راحة وطمأنينة في النفوس، فيجعلها تهدأ وتسكن لما له من مفعول سحري على النفس لنقاء الهواء وصفاء السماء الذي يحدثه في وقت يكون فيه ضوء الشمس خافتاً، فتتكون لوحة أبدعها الخالق لا أبدع ولا أروع منها.

□ لذلك خرجت الأفكار من العقول، والتي نسجت خيوط الاستفادة من مياه الأمطار وفرحنا بها، ولكنها ما زالت أفكاراً، وبدأ تنفيذ جزء منها ولكن ببطء شديد يشكو عدم وضوح الرؤى حول كيف وأين ستتجمع كميات المياه التي ستسقط على العاصمة في هذا الموسم الذي يعتبر مصدراً لتغذية المياه الجوفية التي أوشكت على النفاد.

□ والمشاهد لشوارع العاصمة بعد هطول الأمطار، يلاحظ أنها عبارة عن برك تتجمع فيها المياه، رغم أن الشوارع مسفلتة – كما يقولون – ولكن من يركب السيارات يعتقد أنه يمر في طرقات وعرة لكثرة الاهتزازات التي تحدث للسيارة أثناء سيرها.

□ والكل يعرف أن سبب تجمع المياه وركودها في الشوارع المسفلتة يرجع إلى كثرة العمليات الجراحية التي تجرعتها الشوارع وأجرتها كل جهة حسب تخصصها – كهرباء، تليفون، مجاري، وغيرها – ولا يتم إعادة تنفيذها بعناية حسب المواصفات المتعارف عليها عالمياً، ولا حتى محلياً، مما يتسبب في بقاء المياه فوق الإسفلت ولعدة أيام، فيؤدي إلى سرعة تلف الإسفلت، الذي ينفعنا في عدم التوقف عن العمل في هذه الأماكن وإعادة صيانتها للمرة المائة بسبب التلاعب في مواصفاتها.

□ أثناء هطول الأمطار تتدفق معها الأتربة والأحجار التي تدخل العاصمة من الأطراف، فتسبب مشاكل كثيرة، ومع ذلك نظل نتفرج على هذه الأماكن المعروفة، لأنها تقطع الطرق وتوقف السيارات وتضر المنازل، ولكنها تعطي منظراً جمالياً يذكرنا بمصبات الأودية والوديان في ريفنا الحبيب، ونكتفي برؤية هذا المشهد الطبيعي كوننا مغرمين بكل ما هو طبيعي، لتصبح شوارع العاصمة إسفلتاً بغباره.

□ رغم حبي وولعي الشديد بهطول المطر، إلاَّ أنني أصبحت في الآونة الأخيرة أقلق كثيراً عند هطوله، لأنه سيجعلني أنزوي في ركن قصي من أحد الغرف بسبب نزول المياه من السقف ودخولها من النوافذ وما يتبع ذلك من أضرار نفسية ومادية، وأصبحت أمراً عادياً لديَّ، ولكن ما يقلقني أكثر هو ما يتسبب به في إظهار كثير من الأعمال الرديئة في المواصفات والتنفيذ، وينتج عن ذلك لوماً وعتاباً لكثير ممن لهم علاقة بهذه المشاريع وتنفيذها.

□ وإنني أحمد الله سبحانه وتعالى لعدم امتلاكي سيارة حتى أضطر لقيادتها وتكسيرها في مستنقعات الشوارع التي لا يستطيع أحد تفاديها لعدم رؤيتها، ومع ذلك فإنني أتجرع السقوط والارتطام، مما يتسبب في بعض الكدمات الضرورية أثناء ركوبي الباصات، رغم أنهم يحفظون أماكن الحفر عن ظهر قلب.

□ ولهذا كله يخلط هطول المطر بين الفرح والحزن، فنسعد به لأن له فوائد يعرفها الجميع، ونستاء منه لأنه يتسبب في تلف الكثير من الشوارع والأرصفة التي نفتخر بإنجازها، ومع ذلك فالفرحة به تطغى على كل شيء آخر ما دام هناك فائدة لكل الناس حتى شركات المقاولات والأطباء والصيادلة، ولكن الأكثر سعادة هم الأطفال، كونهم يفرحون ويلعبون بمياهه أكثر منا جميعاً.

وكل موسم أمطار والجميع بخير.